

قالت: سنعمل على زيادة الدعم التنموي والإنساني لليمن

رئيسة المفوضية الأوروبية للتعاون الدولي: في اليمن وجدت قصة كرم سأكملها للعالم أجمع

نقدم نحو (230) مليون دولار سنوياً مساعدات تنموية ونحو (40) مليون دولار مساعدات إنسانية

□ صنعاء / مناجيات :

أبدت السيدة كريستينا جورجيفا رئيسة المفوضية الأوروبية للتعاون الدولي والمساعدات الإنسانية دهشتها لما وجدته في اليمن من جمال طبيعي أخاذ وتنوع حضاري وثقافي يبعث على الإعجاب.

وقالت جورجيفيا: إن ما لمستته من كرم يماني في التعامل مع اللاجئين الأفارقة القادمين إليها من أكثر من بلد أفريقي يمثل

قصة إنسانية رائعة تتعهد بحمايتها للعالم أجمع.



اليمن انطلقت منه الحضارة العربية وهو موقع مهم جداً للمنطقة العربية وللعالم

□ □ ما نريده أو نود أن نقدمه هو المساعدات الإنسانية للاجئين أو المتضررين وأيضاً تقديم الدعم والمساعدات لتوليد مشاريع للدخل ومشاريع يمكن أن توفر لهم ولأسرهم فرص عمل، الشعب الأوروبي شعب كريم ونحن في الوقت الحالي نقدم نحو 230 مليون دولار سنوياً كمساعدات تنموية ونحو 40 مليون دولار مساعدات إنسانية والحقيقة أنه عندما نتطلع إلى الاحتياجات نرى أن هناك الكثير مما يمكن القيام به وتقديم الدعم والمساعدة فيه من بناء مدارس وترميم طرق.

□ □ أثارت بالكرم والسخاء

□ □ ما أبرز ما لفت نظركم سيدة كريستينا في هذه الزيارة؟

□ □ انا شخصياً أعجبت وتأثرت بالكرم والسخاء البالغ للشعب اليمني

□ هل بالإمكان الحديث عن طبيعة الزيارة التي قمتم بها إلى اليمن؟ □ مهمتي لها ثلاثة أهداف.. الأول هو تقديم الشكر للشعب اليمني على صيافته وسخائه الكريم في استقبال اللاجئين في اليمن، والهدف الثاني للزيارة الإعراب عن دعم الدول الأوروبية والشعب الأوروبي لعملية السلام القائمة حالياً في اليمن.. أما الهدف الأخير فهو لنرى كيفية زيادة الدعم الذي نقدمه لليمن سواء في ما يتعلق بالمساعدات الإنسانية أو المساعدات التنموية.

□ ماهي رؤيتكم التي خرجتم بها لطبيعة المساعدات التي يمكن تقديمها لليمن في هذا الاتجاه وخاصة في ما يتعلق بالمساعدة في تحمل أعباء اللاجئين الموجودين في البلد؟

مدير هيئة مستشفى الثورة العام بصنعاء لـ **14 أكتوبر** :

المستشفى أحد أهم مراكز التدريب للمجلس العربي للاختصاصات الطبية

يعتبر مستشفى الثورة العام أحد أهم المستشفيات المرجعية الأولى في الجمهورية اليمنية يقدم

خدماته للمواطنين على مدار الساعة يستقبل الحالات المرضية من عموم محافظات الجمهورية سواء

عن طريق نظام الإحالة من عموم مستشفيات الجمهورية أو عن طريق العيادات الخارجية

مستشفى الثورة استحدثت خلال السنوات الأخيرة العديد من المراكز والأقسام والوحدات التخصصية

الدقيقة بالإضافة إلى عدد من المراكز التخصصية العملاقة التي تقوم بإجراء العديد من العمليات

الجراحية الدقيقة والمعقدة بخرات وطنية مؤهلة وكفاءة مثل تشخيص وعلاج الغدد الدرقية والعيوب

الخلقية وسرطانات العظام والعلاج الكيماوي وعمليات القلب المفتوح والقسطرة القلبية والصمامات

وزراعة الكلى وتشخيص وعلاج أمراض الأوعية الدموية الدماغية، والتي تعتبر من العمليات الدقيقة

والنوعية في دول المنطقة.

(14 أكتوبر) التقت بالأخ البرفسور / احمد العنسي مدير عام هيئة مستشفى الثورة العام بصنعاء

الذي تحدث حول عدد من القضايا كانت الحويلة في الآتي:

لقاء / رمزي الحزمي

كادر مؤهل

في هذا الجانب بروتوكولات مع دول صديقة وشقيقة منها مصر والسعودية وقطر والمانيا وإيطاليا وهولندا.

بروتوكولات تعاون تدريب

نحن حالياً نستضيف أحد الأطباء الإيطاليين من ذوي الخبرة الكبيرة وقد عمل عدداً من العمليات النادرة في جراحة القلب. ومن المواضيع المهمة أن جميع الكادر يماني في المركز مؤهل تأهيلاً كبيراً.

كما أن كادر القلب أطباء يمنيون وقد أجرينا (4000) عملية في عام 2010م ما بين قسطرة تشخيصية وعلاجية وقلب مفتوح. إن جراحة قلب الأطفال والتي تعتبر نادرة على مستوى العالم فقد أجرينا عمليتين نادرتين نعتز بهما.

أطباء عكسوا سمعة الطبيب اليمني

وبخصوص إعادة الثقة للمواطن بالمستشفيات اليمنية والكادر اليمني بعد تزعر الثقة نتيجة الأخطاء الطبية المتكررة

قال البرفسور احمد العنسي: الأخطاء الطبية هذا سؤال مهم جداً فأنا شخصياً تلقيت اتصالاً أمس الليل من أحد الأشخاص الذي تعانى أبنته من مرض الكلى وتحتاج إلى زراعة وقرر أخذها إلى مصر وعند نصيحتي له بأن نجري عملية الزراعة هنا فتأجأ، وعكس موضوعه بقوله سيذهب إلى مصر من أجل أن يتأكد.

وبعد ما تم الاعتراف بمستشفى الثورة كمركز إقليمي امتحاني على مستوى الوطن العربي حيث أن المستشفى اليوم يرفد دول الخليج بالكادر الطبي وهؤلاء الأطباء عكسوا سمعة الطبيب اليمني وكذلك في الأردن هناك الكثير من الأطباء اليمنيين فالصورة القادمة عن الطبيب اليمني التي سببتها بعض الممارسات القديمة

الشهر القادم افتتاح مركز الحوادث والكوارث وهو من المشاريع الإستراتيجية في البلاد

جميع أطباء القلب يمنيون و أجرينا (4000) عملية قلب في عام 2010م

أجرينا عمليتي جراحة قلب لطفلين تعتبر نادرتين على مستوى العالم

يمتلك المستشفى (11) غرفة عناية مركزة تعمل على مدار الساعة

خفض موازنة المستشفى سيؤثر بشكل كبير على خدماته



بدأت تحسن.

نخشى من خفض الموازنة

وتطرق العنسي إلى انعكاسات خفض موازنة المستشفى جراء الإجراءات الحكومية الأخيرة الهادفة إلى التشف من خلال خفض الموازنة بالقول: كان هناك توجيه من دولة رئيس الوزراء يتضمن مراعاة مستشفى الثورة لما يقدم من خدمات وبما لا يؤدي إلى الأداء السلبى فنياً هذا العام ونحن خائفون جداً كون الموازنة لهذا العام ستؤثر تأثيراً كبيراً على أداء المستشفى في شتى الجوانب. فمثلاً كان لدينا برنامج مع معهد ناصر في القاهرة للحد من السفر باستضافة أطباء من المركز لإجراء العمليات وتقرير الحالات المحتاجة للسفر إلى الخارج وإجراء العقوم مع المراكز والمستشفيات المستقبلية للحالات المصرة من المرضى وهذا سيطبق مع المؤسسات والهيئات التي تصرف عشرات الآلاف من الدولارات على المرضى دون الحاجة لذلك هذا يعمل على الحد من السفر والحفاظ على الأموال.

كما إننا وكما أسلفنا القول بصدد افتتاح مركز الحوادث وهو مشروع استراتيجي خلال الأسبوعين القادمين. وهذا يحتاج إلى نفقات وهناك برامج حيث سيتم استقبال فريق سعودي عالي المستوى ليبحث زراعة الكبد ونعاني من تأثير الموازنة ويمكن أن ندخل علم المناعة والأمراض الوراثية وهذا يحتاج الكودر مؤهلة وتدريبها خارج الوطن بالإضافة إلى الحاجة للامكانيات ونتمنى إعادة النظر في الموازنة.

تأثرتنا من بداية عام 2009م وهذا حد من عملية التأهيل ويبلغ عدد الأطباء الذين تم تدريبهم على مستوى عال حوالي (380) طبيباً في مصر والسعودية والأردن.

مركز القلب خدمات فوق طاقته

وعن مركز القلب أكد العنسي إن المركز يقوم بجهد كبير جداً فالمرکز يقدم خدمات فوق طاقته حيث الدراسات والتعميم فنحن في اليمن الذي يبلغ عدد سكانه أكثر من (22) مليون بحاجة إلى أكثر من (12) مركزاً خاصاً بالقلب وأقولها بكل أمانة أن الأخ رئيس الجمهورية والأخوة في وزارة المالية يتابعون أداء المركز وقد استطعنا أن نحافظ على أدائه، فمثلاً قمنا خلال عام (2010) بإجراء (4000) عملية وهذا حد كثيراً من السفر والحفاظ على العملة وهناك عمليات نوعية (98%) من العمليات تجري بالمجان على نفقة الدولة وتكلف العملية الواحدة (6) آلاف دولار قيمة المواد وخارج الوطن متوسطاً ما يدفعه المريض قيمة العملية (10) آلاف دولار دون الأدوية.

أسعار زهيدة

وعن أسعار المستشفى قال البرفسور احمد العنسي أن أسعار المستشفى رخيصة ورمزية عند مقارنتها بالخدمات التي تقدم، لأن

المستشفى يوفر الخدمات التي معظمها لا تتوفر في أي مستشفى حكومي أو أهلي.

وقال أنه بحسب قانون إنشاء هيئة مستشفى الثورة فإن المواطن يتحمل جزءاً من التكاليف لا تزيد عن 30 في المائة، مقابل تقديم خدمة مميزة تكون غير متوفرة في المستشفيات الأخرى مثل جراحة القلب وزراعة الكلى وعمليات الشبكية. وأضاف العنسي أنه لولا دعم الدولة لما تمكن المستشفى من تغطية تكاليفه، مشيراً إلى أن المبلغ الزهيد الذي يدفعه المريض يشمل قيمة الغذاء والملبس والدواء والإقامة والمستلزمات التي تستعمل في العمليات والكادر والصيانة وما يدفعه المرضى في الوقت الراهن يصل إلى ما بين 20 و 30 بالمانعة، كما أنه يتم إعفاء الحالات الفقيرة وغير القادرة من الدفع

ذوو الشهادات المزورة!!



سمير راجح

استوقفتني مجلة المرأة في عددها (152) يناير 2011م لأهمية ما نشرته من تحقيق صحفي بعنوان (الشهادات المزورة.. أفة على المجتمع) أجرته الأخت خلود البرعي، وجاء في مقدمته بالنص ما يلي (أقر مجلس المعهد العالي للقبلاء فصل أحد الدارسين بعد أن تبين للمجلس حصوله على شهادة جامعية مزورة وإحالة ملفه إلى النيابة العام لاتخاذ الإجراءات اللازمة قانونياً.

نشر هذا الخبر في الزميلة صحفية (الثورة) وبعد أن قرأت هذا الخبر ورغم علمي بوجود مثل هذه الشهادات المزورة أقشعر بدني ووقف شعر رأسي، كيف للمزور أن يواجه العقوبة القاسية وهي السجن المؤبد كما جاء في القانون وكيف لنا أن نثق بالأشخاص الذين تتعامل معهم ونسلم لهم أرواحنا وحياتنا مثل الدكتور والمهندس والمحامي والقاضي وغيرهم!!).

لذا أعتقد أن الفساد المستشري ليس في بلادنا فحسب بل في كثير من بلدان العالم المتسبب فيه ذوي الشهادات المزورة، وذلك لأنهم أصبحوا أثرياء وفي مواقع كبيرة عامة وخاصة وبعض الأضواء مسجلة عليهم فيضفون على أنفسهم بعض من الهالات الزائفة لتغطية سلوكياتهم المنحرفة إنسانياً وأخلاقياً ووطنياً وقانونياً.

ولأن شهاداتهم مزورة فإنهم غير مؤهلين، وهذا ما يجعلهم معقدين نفسياً في حياتهم الشخصية والعملية فلم يستطعوا أن يحققوا أي نوع من أنواع النجاح الذي يمكن أن يحسب عليهم شخصياً!!، ولهذا نراهم متخبطين ومتجاوزين للنظام والقانون ويسبغون غيرهم من الناجحين، ويصبون ما يدبرونه بالفشل، ولا يجيدون إلا التثرثرة والكذب والتضليل وسرقة الأضواء على غيرهم والتظاهر زوراً بالحرص والكفاءة والوطنية.... إلخ، فيرتكبون الأخطاء ويثيرون المتاعب والمشاكل والقلق ويهينون ما ليس لهم به حق شرعي وإداري وقانوني ويمارسون الظلم ويقسوه على الصغير والضعيف والفقيرة، وهنا نلفت نظر الخبرين من أبناء وطننا اليمني الديمقراطي الموحد كل من موقفه إلى الوقوف على جريمة الشهادات المزورة وتعقب الحاصلين عليها وقضهم والمطالبة بضبطهم وإحالتهم إلى القضاء لمحاسبتهم عن ذلك وما نجم عنهم من أضرار معنوية ومادية بحق غيرهم، وبهكذا تكون خطونا خطوة وثيقة على الطريق الصحيح لمحاصرة الفاسدين المزورين الفاشلين وصولاً إلى اجتثاث الفساد بكل أشكاله وأجهامه وألوانه ومسمياته ورموزه وأساليبه كما فعل المدعو (د.المالكي) رئيس حكومة الاحتلال في قطر العراق الشقيق المحتل بإطلاق سراح من تم التعرف عليهم وضبطهم من ذوي الشهادات المزورة لماذا!! لا ندري!! ولكن المعنى على القارئ اللبيب ليس صعباً.